في نقد براديغم الإنتقال الديمقراطي ضمن التجربة العربية 2011

د.بلال موزاي
محمد الأمين دباغين سطيف2

تطرح عملية الإنتقال الديمقراطي نقاشات فكرية موسعة منذ سنوات (بعد الموجة الثالثة)؛بين أنصار مدرسة التحديث مع سيمور ليبيست Seymour martine lipset سنوات الستينيات والنظرية البنيوية لبارنغتون مور Barrington moore التي حاولت ربط العملية بشروط إجتماعية وإقتصادية يجب أن تكون حاضرة؛بينما جاءت أدبيات التحول لتركز على دور النخب مع دانكورت روستو Dankwart Rustow والتي تهتم أكثر بمراحل وديناميات عملية الإنتقال نفسها.

وتندرج حالات الحراك العربي سنة 2011 ضمن هذا السياق من الفعل؛ بين وضعيات متقدمة في الإنتقال كحالة تونس(مرحلة القرار)، ووضعيات متعسرة كالحالة المصرية(المرحلة التحضيرية)؛ ووضعيات أخرى لم تدخل بعد المرحلة الأولى للإنتقال وهي (الإتفاق حول الوحدة الوطنية) كليبيا واليمن مثلا.

كلمات مفتاحية: نقد/براديغم/الإنتقال الديمقراطي/التجربة العربية/2011.

Abstract:

The process of democratic transition presents extensive intellectual discussions for years (after the third wave), Among the supporters of the modernization school with Seymour martine lipset in the 1960s and the structural theory of Barrington Moore , Which tried to link the process to social and economic conditions that must be available, On the other hand, the theory of transformation came to

focus on the role of elites with Dankwart Rustow,Which are more concerned with the stages and dynamics of the transition itself.

The cases of Arab mobility in 2011 fall within this context of action,Between advanced modes of transition such as Tunisia (decision phase),And difficult situations such as the Egyptian case (preparatory stage),And other situations have not yet entered the first phase of the transition, namely (the agreement on national unity), for example in Yemen and Libya

Key words: Criticism /Democratic Transition/The Arab Experience / 2011

مقدمة:

إن المتابع للمشهد السياسي العربي في السنوات الأخيرة؛ يتفطن إلى ظاهرتين ترصدتا هذا المجال الجغرافي، أولا في يأس نخبوي إتجاه جمود المجتمع العربي، رغم أن أغلب أنظمته تسلطية، ما شكل خلاصة عند البعض وهو فكرة إستعصاء الحديث عن إنتقال ديمقراطي ضمن هذه التجارب، وثانيا أمل واسع تعدى اليوتوبيا، خاصة بعد إنطلاق شرارة الحركات الإحتجاجية مع مقتل شاب تونسي (البوعزيزي)، جعلت فئة أخرى من النخبة المثقفة تتحدث عن ثورات شبيهة بتلك التي حدثت في أوروبا الشرقية (الموجة الثالثة).

بينما يخبرنا بالمقابل علم الإنتقال الديمقراطي كفلسفة، أن الحكم المتسرع حول مشهد مركب يتحرك، لا يعدو أن يكون خدمة لعقائد (إيديولوجية) ضيقة، وقع فيه أغلب من فسر المشهد العام لما سمي ب(الربيع العربي). وهو ما يجعلنا بعد مرور أكثر من سبعة سنوات، نولي أهمية أكبر للمفهوم نفسه (الإنتقال الديمقراطي)، في سبيل فهم الإنسداد السياسي الذي تعيشه أغلب هذه البلدان.

إن أية عملية إنتقال ديمقراطي تقتضي الإنطلاق من طرح **ثلاثة أسئلة**: ننتقل من أين؟ إلى أين؟ ثم كيف يتم هذا الإنتقال؟؛ وهو الذي كان غائبا في سياق التجارب العربية، على إعتبار أن الحراك في بدايته إتسم بالعفوية وغياب القيادة من جهة، ومن جهة أخرى، إكتشفنا أن أغلبية النخب الحزبية والمدنية لا تفقه من جل العملية سوى فكرة (إسقاط النظام)، أو أن ما يأتي بعد الحراك هو مشهد ديمقراطي هادئ، تسود فيه الديمقراطية اللبيرالية، ما جعل أغلبية من رفع شعار التغيير يصطدم بجملة من العوائق لم تكن في حسبانه-بالخصوص الحراك المضاد_ فعندما نتحدث عن التغيير هنا، نحن في الحقيقة نتحدث عن تغيير وإنتقال على مستوى منظومة الحكم، وليس على مستوى ذهنية وثقافة المجتمع، التي تستدعي مجالا زمنيا طويلا، كما تخبرنا التجارب التاريخية (الثورة الأمريكية/الثورة الفرنسية..)..الخ.

وعليه تأتي هذه الدراسة كبحث إبستمولوجي حول (مفهوم الإنتقال الديمقراطي)Transitologie كعملية، كمحاولة منا لإيجاد مداخل تفسيرية لتعثر بعض الحالات وبطئ عملية الإنتقال هذه على مستوى تجارب (ما سمي ببلدان الربيع) بعد سنة 2011.

وعليه تأتي **إشكالية الدراسة** على النحو الآتي: **إلى أي حد تأثرت تجارب الحراك العربي بغياب ثقافة الانتقال الديمقراطي بين الفواعل المجتمعية؟** .

وللإجابة عن الإشكالية؛ سنحاول أن تناول العناصر التالية:

أولا– في مفهوم علم الإنتقال الديمقراطيTransitologie .

ثانيا– نظريات الإنتقال الديمقراطي وإعادة النظر في براديغم التحول.

ثالثا– ملاحظات أساسية حول بعض تجارب الإنتقال الديمقراطي العربي.

رابعا– سيناريوهات مُستقبلية لمسار الإنتقال في بلدان الحراك.

أولا– في مفهوم علم الإنتقال الديمقراطيTransitologie

لفظة الإنتقال عموما تحيلنا في اللغة إلى إنتقال الشيء من وضع لآخر أي نقله نقلا فإنتقل؛ مع تحقيق تطور وتقدم مقارنة بالوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للوضع الأول في سماته وخصائصه[1]. بينما تُستخدم عبارة "**الإنتقال الديمقراطي**" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي وفي أغلب الحالات إلى تجربة جديدة؛ تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.

إن أول خطوة في تبيان منظومة الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي أضحى يأخذ استقلاليته ويصطلح عليه بعلم الإنتقال **Transitologie**؛ تبدأ بتعريف الانتقال الديمقراطي الذي يطرح إشكالية منهجية؛ تحيلنا على تعريفين **معياري وإجرائي**؛ فالتعريف المعياري يركز على الجانب الشكلي في فعل الانتقال، حيث يعرف بالانتقال من الحالة اللاديمقراطية إلى الحالة الديمقراطية، بمعنى الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، يتيح فرص للتداول على السلطة، ويتم فيه حل أزمة الشرعية والهوية والتنمية، فالانتقال يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي[2]. وهو تعريف عاجر على تبيان صيرورة الانتقال وتدبير لحظة الانتقال، وهو ما يستدعي تعريف أكثر وضوحا.

هذا التعريف يمكن أن نستقيه من التعريف الذي إستقاه شميتر:"إتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة إتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات؛ وتكون النخب التي تفرزها

---

[1]_ إبن منظور،**لسان العرب**،دار المعارف بيروت،ط2، 1998 ، ص 45

[2]_إلهام نايت سعيدي، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي**:ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي11/10 ديسمبر2005)، ص79.

الإنتخابات قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة[1].وسمة هذه المرحلة اللايقين، وهذا اللايقين لا يتعلق بحصيلة التحول الذي ربما يقوده إلى نظام ديمقراطي،وربما يؤدي أيضا إلى شكل آخر من الحكم السلطوي،بل ويتعلق_وهذا أكثر أهمية_بالعملية ذاتها،فالتحولات تتسم بمعايير بنيوية وسلوكية غير كافية أو مؤهلة للتنبؤ بحصيلتها؛فقواعد اللعبة السياسية غير محددة،وربما أيضا هويات اللاعبين الرئيسيين ودوافعهم وخط الفعل المرجح أن يمارسوه".

إذن يحيلنا التعريف السابق إلى معنى معين لفعل الإنتقال على أنه" عملية تنازعية وتفاعلية، تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام سياسي قديم،وبنيات جديدة ديمقراطية؛ بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية وينجح فعل الإنتقال".وهو ما يثير ملاحظة أساسية تقسم فعل الإنتقال الديمقراطي إلى ثلاث مراحل: إنطلاقا من الإجابة على ثلاثة تساؤلات: ننتقل من أين؟ وإلى أين؟ ثم كيف يتم هذا الإنتقال؟.

أما السؤال إلى أين؟ فالعنوان يجيب عنه التوجه نحو الديمقراطية مع وجوب تحديد مضمون هذه الديمقراطية التي نريدها،وأما من أين فهو المسكوت عنه غالبا، بإعتبار أن الإنتقال يكون من الوضعية التي نحن فيها والتي من المفترض أنها معروفة؛ غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل عندما يطرح السؤال الثالث نفسه كيف؟. إذ كيف يمكن تحديد كيفية الإنتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الإنتقال؟. وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي الإنتقال إليه

[1]- Graeme Gill,**The Dynamics of Democratization Elites**,**Civil Society and the Transition process**,dar elttakwin, 2009, p61

والوضع الذي يراد الإنتقال منه تفتقد إلى عناصر الإتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين؛مما يجعل من الإنتقال إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل[1].

الحديث عن نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية يظهر ربما وكأنه يحوي تناقضا معينا،إذا أخذنا بعين الإعتبار ما يؤكده كينيث وولتز Kenneth Waltz بأن مهمة النظرية هي تعليل الإستمرارية وليس التغيير في نظام معين؛ وبما أن الإنتقال إلى الديمقراطية يدخل ضمن "التغيير" أو يشير إلى دراسة لأحداث تاريخية،فإننا نجد أن الإجتهادات الأساسية في هذا المجال لا تطمح للحصول على معرفة موضوعية وثابتة في مجال الإنتقال إلى الديمقراطية؛إنما تمثل بتواضع إجتهادات سوسيولوجية تتكل على التاريخ بهدف توضيح دينامية معينة تساعدنا في تفسير الأحداث الجارية،أو قد تميل إلى منهج علمي آخر غير المنهج التعليلي(explanation)، الذي يركز على الشروط وشرح الأسباب[2].ولا معنى للحديث عن الإنتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية،وفعل تاريخي ثوري وإصلاحي يقود إليها،ونحن كمثقفين نحدد سمات مرحلة الإنتقال إليها كي نرشد السلوك السياسي للفاعلين التاريخيين؛ آخذين بعين الإعتبار بأن هناك قطاعات ليست لها مصلحة بضرورة الإنتقال إلى الديمقراطية؛أي غير مقتنعة بالديمقراطية ذاتها، وتحديد هذه القطاعات مهم جدا[3].

[1]_عبد الإله سطى، **أسئلة حول فرضيات الإنتقال الديمقراطي بالمغرب**(المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية)، ص3

[2]_جوني عاصي،**نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول**(فلسطين،مؤسسة ناديا،2006)، ص9.

[3]_عزمي بشارة،**نوعان من المراحل الإنتقالية وما من نظرية**:ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية،أيام 22/20 مارس 2014، ص 9.

فالانتقال الديمقراطي إذن ما هو إلا :" فاصل أو فسحة Interval بين نظام سياسي غير ديمقراطي وآخر ديمقراطي؛ ويمكن أن نرى بأن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الانتقال إلى الديمقراطية:[1]

- **الحالة الأولى** تتمثل في الثورات الكبرى؛ الأمريكية (1776) والفرنسية (1789) التي سمحت بالخروج من النظام الملكي المطلق إلى نظام ليبيرالي يركز على الحقوق الفردية، وعلى الآليات التي تفسح المجال أمام الفرد لممارسة حرياته.
- **الحالة الثانية** تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث فرضت الدول المنتصرة نظاما ديمقراطيا على كل من ألمانيا،واليابان.في هذه الحالة شدد الخبراء على فكرة "ساعة الصفر" Stunde null ،أي أن الديمقراطية في هذه الدول بدأت من لاشئ ولم تستند إلى إرادة الدول المنتصرة،حيث إعتبر أنه لا يوجد هناك موروث تاريخي ألماني أو ياباني في الديمقراطية.
- **الحالة الثالثة؛** تشير إلى التجربة التاريخية التي عرفتها أقاليم مثل جنوب أرويا وأمريكا اللاتينية وأروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من هذا القرن،والتي طرحت وبإلحاح مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

وهكذا يمكن القول أن مفهوم الإنتقال الديمقراطي يعني حالة تأهب تاريخية؛ عند كل الفاعلين السياسيين أو الأساسيين منهم على الأقل، للدخول في صيرورة سياسية جديدة، تقتضي القطع مع الماضي والحفاظ على توازنات معينة، لمصالح كافة الأطراف الإقتصادية والإجتماعية، والإعتراف المتبادل بمشروعية مطالبها، وحقها في الوجود والفعل.

ولأن الإنتقال كما أشرنا سابقا في الدلالة اللغوية يعني الخروج من حال إلى آخر؛ ما يعني بأنه ليس بالضرورة أن يكون الحال المنتقل إليه حو "وضع ديمقراطي"؛

[1]_ جوني عاصي،مرجع سابق، ص 10.

فقد يقود (وقد ثبت تاريخيا في معظم الحالات) إلى استبدال نظام سلطوي بآخر، فهي مرحلة يتسع فيها اللايقين كما تعرف؛ يشترط نضج شروطها الثقافية والإجتماعية كي تسير نحو الإتجاه الصحيح(حالة الموجة الثالثة)Third Wave.

ثانيا– بين الديمقراطية بالمفهوم اللبيرالي والشعبي

أدى انهيار المنظومة السوفياتية إلى تعزيز الموقف المشكك في تعريف الديمقراطية كحكم للشعب وفي شعار السيادة الشعبية؛ ففي نظر بعض المختصين كعالم الإجتماع الفرنسي آلان تورين كرست التجربة التاريخية للقرن العشرين "المفهوم الثوري" للديمقراطية من خلال محاولات تحقيق الإرادة العامة (جان جاك روسو)..وقد أصبح يسود إعتقاد أننا دخلنا "عصر الديمقراطية"، وأن الديمقراطية أصبحت تعني الشيء نفسه بالنسبة للجميع، فإنهيار الإتحاد السوفياتي أدى إلى عدة عمليات توحيد:توحيد أرويا/توحيد ألمانيا/توحيد اللغة (بمفهوم أندريه فونتين)؛ بحيث لم يعد هناك ما يضاف إلى كلمة الديمقراطية، وإنهار التمييز بين ديمقراطية شعبية (إشتراكية) وديمقراطية لبيرالية (رأسمالية)، فهي لم تعد تعني سوى ديمقراطية لبيرالية كما هو الحال في الدول الغربية[1].

وقد كتب في هذا السياق كار بوبر Karl popper مقالة في الديمقراطية سنة1987 محاولا نقد هذا النظام ومميزا بين ما يسمى بالديمقراطية اللبيرالية التي تعني قبل كل شيء إنتخابات عامة، وتؤكد على أولوية الحرية الفردية، فتنطلق من الإهتمام

[1] _ جوني عاصي،نفس المرجع السابق، ص 19.

*–الأنوقراطيةAnocracy: أنظمة ليست ديمقراطيا كليا وليست تسلطية جملة،ولكنها خليط غير منسجم من الميزات **Incoherent Mix التسلطية والديمقراطية وكذا الممارسات. للمزيد أنظر**:

Marshall Monty, & Benjamin Cole**,"** Global Report 2011, Conflict , Governance and State Fragility" **,** Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 : www.Systemicpeace.org/vlibrary/GlobalReport 2008.pdf, p. 13

بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ إجراءات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية ولمنع وصول أقلية للسلطة واستغلالها للأغلبية؛ بينما ديمقراطية السيادة الشعبية فتعني أن الهدف الرئيسي للديمقراطية هو أن تعبر عن إرادة الشعب، من خلال نظام الأحزاب السياسية ؛الحزب الفائز في الإنتخابات يستطيع أن يسيطر على أغلبية المقاعد في البرلمان وبالتالي على الحكومة[1].فمن غير المعقول إذن التركيز على سؤال من يجب أن يحكم؛ الأغلبية أم القلة؟ حزب اليسار أم اليمين؟ العمال الخيرون أم أصحاب رؤوس الأموال الغاضبون؟ فسائر هذه الأسئلة وضعت بشكل خاطئ، فلا يتوقف الأمر على من يحكم مادام من الممكن التخلص من الحكومة من دون إراقة الدماء؛ والحكومة عندما تكون على يقين بذلك ستسلك توجها يرضي الشعب على رأي بوبر؛ خاصة بعد الظهور الكثيف لنوع من الأنظمة الأنوقراطية*Anocracy (بعد الموجة الثالثة)=حالات بلدان الحراك العربي.

لهذا طرح لاري دايموند سنة 2008 في كتابه روح الديمقراطية:النضال من أجل بناء مجتمعات حرة عبر العالم:" The Spirit of Democracy:The struggle to build Free Societies Throughout The world

وضمن كتابه هذا طرح فكرة فحص بعض المواضيع في العلوم السياسية بما تمثله ولا تمثله؛ وأي أنظمة تشكل ديمقراطيات وأي منها لا؛ والحقيقة التي توصل لها دايموند أننا وبعد ربع قرن من الموجة الثالثة للديمقراطية التي تحدثت عنها الدراسات المقارنة لا نزال بعيدين عن الإجماع حول ما يشكل الديمقراطية.

[1] _ كارل بوبر،**الحياة بأسرها حلول لمشاكل**، ترجمة: بهاء درويش(الإسكندرية: منشأة المعارف،1994)، ص ص213-214

لقد ربط البعض بين توفر "**الحد الأدنى**" من المعايير (وجود صراع تنافسي على أصوات الشعب عن طريق إنتخابات شفافة مثلا) كما فعل جوزيف شومبيتر وصامويل هنتغتون؛ ولكن السؤال هنا: هو كيف لنا أن نعرف إن كانت الأحزاب حصلت على فرصة عادلة في الحملة الانتخابية، وأن الناخبين عبروا بحرية عن آرائهم؟. وكيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المنتخبين هم بالفعل "صناع القرار الأقوى نفوذا"، بحيث لا تكون هناك مناصب محجوزة للحكم العسكري أو البيروقراطي؟.

هذه **الأسئلة** حازت في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعدة أسباب وهي:[1]

- أن هناك أكثر من السابق أنظمة تتبنى نموذج الديمقراطية الإنتخابية مع إنتخابات منتظمة وتعددية.
- أن كثيرا من الأنظمة تطبق نموذج الديمقراطية الإنتخابية شكليا ولكنها تفشل في النجاح في الإختبار الجوهري(التداول على السلطة).
- مع إرتفاع معايير الديمقراطية الإنتخابية لعالمية (مراقبة الإنتخابات دوليا)، إزداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية أكثر من السابق.

مصطلح الأنظمة الهجينة Hybrid regime ظهر في حقل أدبيات الدمقرطة مع بداية سنة 1990 بالتحديد مع ما عرف بالموجة الثالثة Third wave للتحول الديمقراطي، باشرتها بعض البلدان منذ سنة 1970-1980، بداية من أروبا الشرقية مرورا بأمريكا اللاتينية وبلدان جنوب شرق آسيا، عقود بعدها ما تزال هذه الأنظمة تظهر إنسدادها في سياق الإنتقال نحو الديمقراطية بين شموليتها التاريخية و إصلاحاتها الديمقراطية غير المكتملة (المنطقة الخضراء)، ومصطلح الخليط

[1] _ لاري دايموند، لاري دايموند،**الديمقراطية أبحاث مختارة** (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016)، ص ص 369-367

جاء من مفهوم آخر وهو (الديمقراطية غير اللبيرالية/الديمقراطية المزيفة/التنافسية الاستبدادية)[1]. ما يجعلنا أمام منظومة حكم يسميها برومبارغزBrumberg's "بنظام حكم الاستبداد اللبيرالي"liberalized autocracy"؛ وهو النظام الذي يمنح هامشا من الإنفتاح، إنتخابات تشريعية،تعددية حزبية،إعلام...ولكنه في النهاية يبقي ضمانات تجعل من إحتكار السلطة الفعلية بين يديه[2]، وعليه وفق مفهوم برومبارغز هذا النوع من أنظمة الحكم لا يكتفي بتعددية مُراقبَة، وإنتخابات فلكلورية مع حضور أشكال من القمع الإنتقائي للمعارضة، بل يعمد إلى قطع أي فعل قد يقود إلى مسار الديمقراطية، ضمن هذا السياق نتذكر ما قاله الرئيس المصري السابق أنور السادات "الديمقراطية صمام الأمان، ولهذا أعرف جيدا ما يخطط له أعدائي".

عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطيات زائفة؛ يعبر عن هذا هنتغتون بشكل أفضل عن طريق توظيفه لمفهوم "اللبرلة"Liberalization "على أنها إختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لا يتضمن إمكانية إختيار المسؤولين الحكوميين من خلال إنتخابات تنافسية حرة فالأنظمة السلطوية ربما تفرج عن السجناء السياسيين، تسمح بمناقشة عامة وواسعة لبعض القضايا،تخفف الرقابة، تتعهد بإجراء إنتخابات لشغل مناصب غير حساسة، تتيح بعض التجديد في المجتمع المدني من دون إخضاع صناع القرار في الأعلى للإختبار الإنتخابي"؛ مثل هذا المفهوم

[1]- Katharina Obuch, **Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua,** Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014,p3.

[2]- Brumberg, Daniel. 2005**. Democratization Versus Liberalization in the Arab World**: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008),p1.

قيم،لأنه يصيب العنصرين الجوهريين لعملية اللبرلة؛أولهما، إنفتاح النظام السياسي بشكل يمكن النشاط المستقل للمواطنين أو فئات منهم، وثانيهما الطبيعة المحدودة لهذه العملية؛ فعلى الرغم مما يبدو عليه أن تنازل للسلطة لبعض صلاحيتها تبقى البنية الجوهرية فيها سليمة كما هي[1].

غالبا ما يمتاز هذا النوع من الأنظمة بهيمنة "الإستبدادية" خلف "الدمقرطة الشكلية"؛ وتمتاز بمجموعة من الثوابت إن صح القول:[2]

- تفتقر هذه الأنظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة، بحيث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة.
- في حين أن إنتصار المعارضة غير ممكن في نظام هجين.
- المعالجات الاكاديمية لهذا النوع من الأنظمة جديدة نسبيا، ولكنها جاءت مع مقاربات كل من (أودونيل O'Donnellوفيليب شميتر Philippe Schmitter) اللذين ركزا على عدم اليقين المتجذر تجاه نتائج تحولات الأنظمة؛ فيمكن للتحول من نظام حكم إستبدادي أن ينتج الديمقراطية، أو يمكن أن ينتهي إلى نظام إستبدادي لينDictablanda أو نظام إستبدادي ديمقراطيDemocradura.

لسبب غير مجهول، وهو إنعدام الحياة السياسية التمثيلية في قسم من بلدان الحراك العربي،أو فسادها وفساد النظام التمثيلي في قسم آخر منها؛ وقع إختصار الديمقراطية في التمثيل الصحيح والنزيه، فظن أن مؤشراتها تتحرك بين التعددية السياسية والإنتخابات الحرة والنزيهة، والبرلمانات ذات السلطة التشريعية الفعلية، ثم الحكومات المنبثقة منها، وكان من نتائج هذا الإختصار المبسط إغفال أبعاد ووجوه ومضامين أخرى من الديمقراطية هي من صميمها كنظام، وتقع في ما وراء التمثيل والنظام

[1]- Graeme Gill,Ibid , p65

[2]_لاري دايموند، مرجع سابق، ص ص 372-373

المؤسسي والانتخابات...الخ،وأهم تلك الأبعاد والمضامين كلها،الحرية أو الحريات: الحريات الفردية،حرية الرأي والتفكير،الحق في الاختلاف..وهي الحريات التي قام النظام الديمقراطي من أجل كفالتها على النحو الأمثل.

- إختصار الديمقراطية في الإنتخابات والتمثيل النزيه بتر لمعنى النظام الديمقراطي:القائم على مبدأ الحرية كجوهر له في تاريخيه، إذا تهددت قيمة الحرية بإعتبارها قيمة مؤسسة للنظام الإجتماعي وللنظام السياسي، لا تبقى حينها معنى للديمقراطية كآليات سياسية شكلية، قد تصبح لحظتذاك،نظاما لشرعنة الإستبداد باسم الأغلبية،والشعب وأصوات الناخبين، وهذا خطر حقيقي لا مفترض، تعرضت له مجتمعات حديثة حكمتها أنظمة سياسية وصلت إلى السلطة بأصوات الأغلبية (حالة النازية بألمانيا،الفاشية بايطاليا مثلا)، "**فالديمقراطية لا تخرج من صناديق الاقتراع،وإنما صناديق الإقتراع نتيجة وثمرة من ثمرات المشروع الديمقراطي** "، فالتصور الأداتي للديمقراطية يولد ثلاثة (3) ظواهر سياسية غاية في الخطورة هي:

1- أنه يقود إلى إنتاج مفهوم شعبوي للديمقراطية، من طريق تقديس الشعب بإعتباره مصدرا للشرعية الديمقراطية،وهكذا ليست الديمقراطية هي ما يقع الإتفاق عليه من مبادئ وقواعد حديثة لتنظيم المجال السياسي،وإنما هي ما يقوله الشعب (حيث تتكافأ الأصوات في عقيدة الاقتراع).

2- إن التصور الأداتي للديمقراطية المختزل لها في صناديق الإقتراع ، في غياب أي عقد إجتماعي أو إتفاق، يحولها إلى مجرد منافسة انتخابية غرضها الوحيد الوصول إلى السلطة(تصور جميع الأحزاب السياسية في الجزائر لها موالاة ومعارضة).

3– أن المفهوم الأداتي المحمول على نزعة "الشعبوية الديمقراطية، والمجرد من أي مضمون تعاقدي وتوافقي، يقود حكما إلى ما سماه جان ستيوارت ميل ب"ديكتاتورية الأغلبية"[1].

ثالثا– مُلاحظات أساسية حول بعض تجارب الإنتقال الديمقراطي العربي

قام الحراك العربي في أكثر من 15 دولة سنة 2011 تحت شعار أساسي "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ ويلخص هذا الشعار حجم المشكلة التي لم تكن مع شخص أو قائد، بل مع فلسفة حكم وأسلوب إدارة ونظرة إلى حقوق المواطنين؛ وهي بهذا تشابهت وتقاطعت مع بعض نماذج في أرويا الشرقية وأمريكا اللاتينية، رغم أن الكثير من المتابعين للشأن العربي في سنوات السبعينات والثمانينات كانوا يتحدثون أكثر عن مقولة "الاستثناء العربيExceptionalismArab فيما يخص مسالة الانتقال إلى الديمقراطية[2].على إعتبار غياب مظاهر وأسس عملية الانتقال نفسها (وهي ملاحظة لا تزال صحيحة).

دراستنا كما أشرنا سابقا تركز على مُقاربة الخيار المشروط Path Dependence لكل من خوان لينز وألفريد ستيبان التي ركزت على البنى الدولتية (طبيعة النظام /القوى العاملة=الطبقات العمالية /المجتمع المدني وطبيعة الثقافة السياسية)..وهي لا تقتصر على دراسة الخيارات التي تقوم بها العناصر الأساسية وما يترتب عنها من نتائج، بل تضع في الاعتبار السياق الذي تتخد فيه هذه العناصر قراراتها واستراتيجياتها أو ما يسمى التتابع السياقي للمسار (Contextualized Path Dependent) كما يوضح الشكل رقم 01:"تحليل أثر نمط التحول في طبيعة النظم الناشئة"

[1]_عبد الإله بلقزيز،**السلطة والدولة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،2013)ص، 194-201

[2]_عبد الوهاب الأفندي وآخرون،**أطوار التاريخ الإنتقال ومآل الثورات العربية**(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص325.

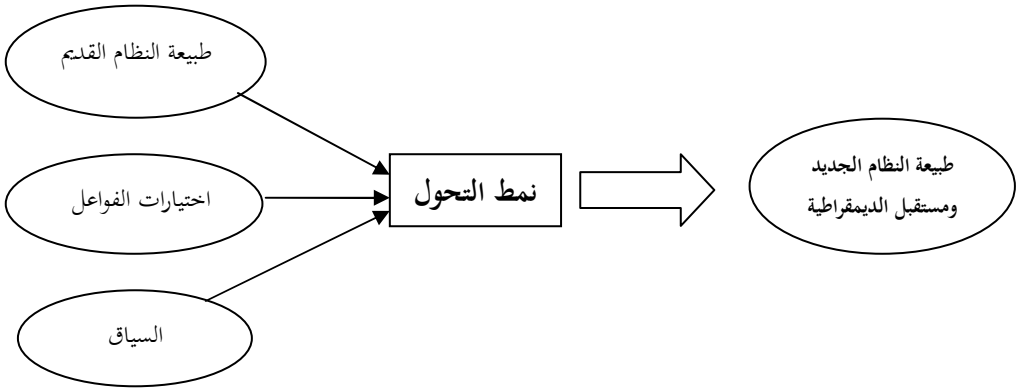

المصدر:عبد الوهاب الأفندي وآخرون،أطوار التاريخ الإنتقال ومآل الثورات العربية(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص 329.

وينطلق لينز وستيبان مما يريانه أساسا لإقامة ديمقراطية راسخة؛ وهم يوافقان روستو Rustow عندما يقول بأهمية وجود وحدة وطنية كشرط أولي للدمقرطة؛ بمعنى موافقة السكان على نطاق واسع على الدولة المؤلفة للكيان السياسي القائم؛ ثم يطرحان خمسة ميادين Arenas متفاعلة يريانها أساسية وحاسمة في سياق تحقيق الإنتقال إلى الديمقراطية نذكر منها:[1]

- جهاز دولة يمكن أن تعول عليه وتستخدمه الحكومة الديمقراطية؛ وهذه نقطة مهمة من شأنها تفعيل عمل الحكومة.
- مجتمع مدني حر وحي؛ تحاول فيه القوى المنظمة المستقلة نسبيا عن الدولة تحديد أولوياتها والتضامن فيما بينها من أجل ضمان مصالحها.
- مجتمع سياسي متطور مستقل نسبيا؛ يعد ميدانا منظما تتاح فيه ممارسة الرقابة على السلطة العامة وعلى جهاز الدولة.

[1]- Graeme Gill,ibid , p p95-96

ولو لاحظنا مشهد الحراك العربي سنة 2011 سنعثر على إخفاقات لا تخرج عن الأسس السابقة؛

فالدولة العربية كما أشار نزيه الأيوبي هي دولة قاسية وليست قوية؛ فالأولى تكره وتعاقب بينما الأخيرة تحقق أهدافها،وبعض هذه الدول تجاوز حد القسوة إلى البطش،عبر إستخدام جهاز بيروقراطي متضخم،ومؤسسات أمنية كبيرة، وقد كانت الغلبة لهذه الدولة بسبب استعمال وسائل الإكراه، ولكن بعد الحراك العربي ومع ضعف الهياكل الإيديولوجية والسياسية للنظام الحاكم (تونس ومصر) تغيرت العلاقة، رغم إستمرار إرث الدولة القديمة أو ما سمي (بالدولة العميقة) في الحالتين السابقتين.خاصة في الحالة المصرية مع المؤسسة العسكرية،أين عمدت هذه الأخيرة إلى حماية مصالحها،عبر جعل السلطات التي تولاها في فبراير 2011 إلى مبادئ فوق دستورية، تضعهم دائما فوق الدولة المصرية،أين عزز الجيش شعوره كمؤسسة قوية تمتلك البلاد(دولة الجيش) وهو أمر سمح بإعادة إنتاج النظام القديم (الإنقلاب العسكري)فيما بعد.

بينما مثلت الحالة التونسية (علاقة الدولة بالمجتمع) نموذجا عربيا في هذا السياق،أين تم تحييد الجيش، وهو ما عكس وعيا غير قليل من الشباب المحتج، وهو وعي التمييز بين السلطة أو النظام السياسي والدولة،أين رمزت أجهزة الأمن إلى السلطة بينما مثل الجيش في هذه الحالة الدولة،الأول يحفظ أمن النظام،بينما الثاني يسعى لاستمرار الدولة، وهو إدراك عميق نأى بهذه الحالة من الدخول في أزمة من اللاإستقرار نسبيا[1].بينما كان الوضع مختلف في ليبيا واليمن؛ إذ كما تقول أندرسون أنه في الدول التي يكون فيها انتماء وارتباط واسع بالدولة فان تغيير النظام واستبداله لا يشكل خطرا وانزعاج (حالة مصر وتونس)،أما في الدول الضعيفة مثل ليبيا واليمن

[1]_عبد الإله بلقزيز،**ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**(بيروت:منتدى المعارف،2012)، ص51

حيث لا يوجد ارتباط قوي بالدولة،وحيث العنف لا تحتكره الدولة لوحدها،فان تغيير النظام يعني انهيار مؤسسات الدولة[1]. ففي ليبيا مثلا رفع شعار آخر تماما (الشعب يريد بناء النظام)؛ وهو ما يلخص حالة عدم الإتفاق حول هوية وطنية جامعة في هذه الحالة قبل الحراك وبعده.

على مستوى متغير المجتمع المدني؛ التناقض الذي وقعت فيه العديد من الحالات مثل (تونس/المغرب الأقصى) هو السماح بإنشاء مجتمع مدني نشيط في ذات الوقت الذي تبقى فيه مؤسسات النظام مغلقة أمام التداول على السلطة،و سماح الأنظمة التسلطية بتشكل مجتمع مدني حر كان هدفه التأثير في موازين القوى لصالحه. ولكنه على العكس من ذلك انفلتت الأمور من أيدي نظام مجزأ ضعيف التماسك،بمقابل مجتمع مدني قوي (نقابة الشغل في حالة تونس/حركة عشرين فبراير بالمغرب)؛وهو ما أنتج حالة انتقال أفضل (هادئة) وفق مقاربة غرايم جيل،مقارنة بحالات أخرى[2] كالحالة المصرية مثلا التي يعتبر سعد الدين إبراهيم أن نسبة 40 بالمئة من تنظيمات المجتمع المدني فقط يمكن اعتبارها نشيط وذات فعالية، بسبب العمل بحالة الطوارئ في غالب الفترات[3].بينما تعبر حالة المغرب الأقصى (الاستثنائية) عن حالة متكيفة؛ استطاعت تجاوز أحداث حركة عشرين فبراير2011 ولو مؤقتا عبر تدبير مجموعة من الإصلاحات السياسية فرضها لأول مرة مجتمع مدني فعال؛ ويمكن القول أنه تاريخيا لا يمكن أن تحدث نقلة مباشرة من الملكية التقليدية (المطلقة) إلى

[1]- Lisa Anderson,"**Democracy**, **Authoritarianism and Regime Change in the Arab World**," A lecture at the Middle East Centre of the London School of Economics and Political Science. 13 July 2011.p53

[2]- Graeme Gill,ibid , p .158

[3]_صامويل هنتغتون،مرجع سابق، ص28.

نظام إنتخابي فيه حكومة وبرلمان مسؤولان، وملك يتولى سدة العرش لكنه لا يحكم، في معظم البلدان يتأتى عن تغيير كهذا إنتقال جذري للشرعية من سيادة الملك إلى سيادة الشعب، ومثل هذه التغيير يحتاج إما للوقت أو إلى الثورة، وفي حالة المغرب لا يمكن إبعاد أي خيار منهما رغم ما يظهر للجميع على أنه حالة من الهدوء، التي يراها الباحث هنا مثل ذلك الهدوء الذي يسبق العاصفة، ففي المغرب تحدث دائما الأشياء التي لا يمكن توقعها[1] .

على مستوى طبيعة المجتمع السياسي المتبلور في حالات الحراك؛ بعد انقضاء سبعة سنوات من الحراك أثبت التونسيون قدرة على التعايش السلمي والتنافس الحضاري على السلطة،ففي ظرف زمني قصير شهدت البلاد تولي عدة حكومات زمام إدارة الشأن العام، بطريقة هادئة تليق بالمرحلة الانتقالية؛فكان تولي محمد الغنوشي زمام الحكومة تفاديا لمعضلة الفراغ الدستوري بعد رحيل زين العابدين بن علي،وكان تسلك الباجي قائد السبسي زمام الحكم تأمينا لسيرورة المرحلة الانتقالية،واستعداد للانتخابات اكتوبر2011 التي جرت في كنف الشفافية؛ وحتى صعود حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية للحكم لأول مرة في تاريخ تونس (تجربة الترويكا)، والتي تنازلت عن الحكم انطلاقا من النقاش الرباعي الذي جرى في تلك المرحلة بين (الاتحاد العام التونسي للشغل/الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة/عمادة المحامين/الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان).[2] لقد تخوفت القوى السياسية في تونس من إعادة إنتاج نظام بن علي،لهذا لجأت إلى تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في 22 يناير 2011،وبعد إصدار قرارا حل الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي اتبع التونسيون أسلوب الفرز وليس التطهير الشامل؛

[1]_موزاي بلال،**الملكية وسؤال الاستقرار بالمغرب** (الجزائر:كنوز للحكمة، 2018)، ص 108.
[2]_أنور الجمعاوي،تونس:العبور الى الديمقراطية،**مجلة سياسات عربية**،ع7،مارس 2014، ص 65.

وهي مقاربة تصالحية مع من اشتغل خلال منظومة الحكم القديم، من دون أن يثبت تورطه[1].ولعل ما سهل انتهاج أسلوب الحوار في النقاش السياسي التونسي أن قضايا الدستور وثوابت الانتقال إلى الديمقراطية طرحت منذ 2003 مع تجربة نداء تونس ،الذي وقعت عليه أحزاب سياسية وأطياف المجتمع المدني؛ بينما كان النقاش في الحالة المصرية إستقطابيا Polarization لأنه جرى بعد الحراك، الذي كما نعرف تدخلت المؤسسة العسكرية فيه، ما أعطى أولوية لأمننة السياسة بدل تمدينها.فعملية الإنتقال ضمن الحالة المصرية قد عانت عوائق عديدة؛ من قبيل: طول المرحلة الإنتقالية، عدم وجود خريطة متفق عليها بين القوى السياسية،عدم التوافق حول حدود النظام السياسي بين الأطراف السياسية(شكل الدولة/دور الجيش/دور الدين..)، الإنقسام السياسي السريع حول المسار في البدايات،الإستقطاب الإيديولوجي، المعارك الصفرية،العامل الخارجي..)[2]. بينما لا يمكن الحديث عن مجتمع سياسي في حالة مثل ليبيا أو اليمن لأنه لا يزال في طور التشكل.

يمكن القول أنه في حالات الإنتقال التي خبرناها عربيا احتدم الصراع بين الأحزاب قبل الإتفاق على مبادئ الديمقراطية،وقبل الإلتزام بالمسؤولية الجماعية لإنجاح المرحلة الإنتقالية؛ لم تفهم الأحزاب السياسية ما يقصد بالمرحلة الإنتقالية، وبفضل المنافسة المبكرة بين أطياف المعارضة أصبح الخصم الرئيسي هو الحزب المنافس وليس النظام القديم،ما شرعن التحالف مع هذا الأخير أو الصمت عليه،أو حتى الدفاع عنه ضد الحزب المنافس،وهو الشيء الذي خلق حركات مضادة، وإتخذ سوء فهم المرحلة

[1]_حسن الحاج علي أحمد،مراحل انتقال الثورات مدخل مؤسسي للتفسير،**مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية**، ع15، ديسمبر 2014،ص26.

[2]_علي خليفة الكواري وآخرون،الديمقراطية المتعثرة(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014)، ص ص 134-133

الإنتقالية أحيانا شكل صراع بين علماني وديني، بدل أن يتخذ شكل صراع ديمقراطي وغير ديمقراطي،وهو ما أدى إلى إنحرافات:[1]

- خلط الأوراق وطمس الحدود بين قوى النظام القديم والقوى الجديدة.
- الشرخ العمودي؛فالصراع الديني العلماني لا يتحول إلى تعددية في ظل وحدة وطنية،لأنه أقرب إلى صراع هويات أو ثقافات،وعليه يمسي الصراع هوياتيا إقصائيا حول طبيعة المجتمع.
- في حالات أخرى نجح النظام القديم في إثارة العصبيات المتضامنة معه أو ضده،فأصبح الحراك إحتراب أهلي.

ولهذا يقول جون دوي أن أي مكان تعرضت فيه الديمقراطية للسقوط كان مرد ذلك إلى أمرين من خارج نطاق السياسة:**أولا**؛لأن الديمقراطية إن لم تجر في دماء الشعب وتمتزج بكيانه ولم يكن لها دور في سلوك حياته اليومية؛واقتصرت مظاهرها على البرلمان والانتخابات ستكون ديمقراطية في خطر؛ فلا جدوى أن بأن تلجم الحكام بينما تترك "الشعب =ديموس) حرا طليقا على حد تعبير كارل بوبر.**وثانيا**،يجب أن تستند الأساليب الديمقراطية في جميع العلاقات الإجتماعية (التعليمية/الصناعية/الإدارة..)

رابعا– سيناريوهات مُستقبلية لمسار الانتقال في بلدان الحراك

لم يحصد الحراك العربي من عفويته وإضراب قواه عن التنظيم، ومعالنة الحزبية السياسية خصومة،سوى سوء المآلات ، لقد وجد جموع المنتفضين في تونس ومصر نفسها،بعد سقوط النظامين في البلدين،أمام سؤال :وماذا بعد؟ماذا بعد النجاح في إزاحة حاكمين وعائلتين ودائرتين مقربتين منهما؟ كيف يدار البلد ومن يديره؟ ما الخطوة الأولى إذن..؟كان قادة الحراك أمام حال من الفراغ الرؤيوي والبرنامجي، ومن

[1] _عزمي بشارة، مرجع سابق، ص12.

إنعدام القدرة على الإمساك بالأوضاع؛ كانت فرصة تمثيل الشارع واللحظة،والنطق باسم الثورة تتلاشى وتتبدد؛ هذا يفسر لماذا ارتضت قوى الحراك القبول بإجراءات إنتقالية لم تكن من صميم مبادرتها، ولا كانت شريكا فيها:[1] (إنتقال سلطة رئيس الدولة في تونس إلى رئيس البرلمان المبزع، وانتقال نظيرتها في مصر إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهذا ما يفسر لماذا جرت وقائع المرحلة الانتقالية بعيدا عن دائرة القوى التي أطلقت الحراك الثوري،بشراكة بين التكنوقراط والجيش والأحزاب،أي بين القوى المنظمة،وهذا ما يفسر أخيرا لماذا فاز الإخوان المسلمون في الإنتخابات التشريعية والرئاسية الأكثر تنظيما من خارج السلطة، فعاد المتظاهرون إلى بيوتهم نصف منتصرين ونصف منهزمين.

وفي ضوء ما هو شائع أن الدراسات التي لا تنفتح على المستقبل هي دراسات مبتورة، لهذا جاء هذا العنصر لإعطاء قراءة مستقبلية لعملية الانتقال (عبر مؤشر علاقة النظام بالمجتمع المدني) والذي يفرز لنا ثلاثة مشاهد، المشهد الأول وهو استمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني(حالتي مصر والمغرب)، أما المشهد الثاني فيكمن في إعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل الإنفتاح الجزئي للنظام(حالة تونس)؛المشهد الثالث: المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/اليمن)[2]:

1_المشهد الأول: إستمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني(حالة مصر والمغرب الأقصى)

يتمثل هذا السيناريو الأول في السكون و إستمرار الوضع الراهن المتأزم إقتصاديا وسياسيا،

[1]–عبد الإله بلقزيز،**مابعد الربيع العربي**(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب،ط1، 2017)، ص 56

[2]- Augustus Richard Norton, « **The Future of Civil society in the** Middle **East** , » Middle East Journal,vol,47,no,2(Spring 1993),p,214.

مع نزعة للتسلط والهيمنة والقمع على حساب بناء الدولة والمجتمع، وبالتالي فهو من السيناريوهات السلبية التي تتمثل في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية نفسها، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة التي تفتقد الشرعية في عيون الأغلبية الساحقة من المجتمع، ويتبلور هذا السيناريو عبر عدة مظاهر أهمها:

– رفض النظام السياسي، أو عدم إستطاعته القيام بعملية(إصلاح جذرية) في المستقبل، وهذا معناه التوجه نحو العنف في العلاقات الإجتماعية السياسية. فمع بروز إشكالية الشرعية كأحد الأزمات البارزة التي يعاني منها النظام المصري والمغربي؛ بدلا من أن تقابلها هذه الأنظمة بالتدعيم الموضوعي لمصادر الشرعية ومكوناتها، وتفعيل المجتمع المدني، عمد إلى تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، فضلا عن محاولته لفرض نفسه كمركز وحيد للشرعية إلى جانب كونه مصدرا وحيدا للقوة[1].

– تميز مؤسسة الدولة بالتنظيم والمركزية في التوجيه والإدارة؛ يغذي ذلك تجذرها التاريخي الدولتي السلطاني النزعة، مما يجعل منها حاملة لدولتة المجتمع، ويجعل إمكانية إستمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني، فالقوى والتيارات السياسية و الإجتماعية بالمغرب ومصر، لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة أنظمتها السياسية، مع إستمرار تحكم العاهات القديمة كالطائفية والقبيلة والنظام العصبوي، ما يرهن فاعليتها إلى وقت لاحق، من هنا يأتي إفتراض أن هذين النظامين سوف يحتفظان بالسلطة العليا، وبناء على هذه الرؤية، فإنه ليس من المنتظر أن يحدث إنتقال ديمقراطي جذري حتى خلال العقد المقبل[2].

---

[1]– أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2008،2)، ص 170.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2004)،ص 286.

– شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الإغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردي، وكذا تفاقم حالة الفقر والأمية وإتساعها لتحتضن المزيد من المجموعات السكانية، ويتجسد هذا الإغتراب في إستجابة سلوكية، تكون في صورتين: الأول، التبلد السياسي، والذي من أهم مظاهره عدم الإكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وشيوع روح عدم الإنتماء، أما الصورة الثانية للإستجابة السلوكية الناجمة عن الشعور بالإغتراب السياسي فهي العنف، وبخاصة بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ومع إزدياد هذا الشعور نتيجة الحرمان الإجتماعي، تصبح هذه المشاعر مصدر تهديد خطير لا للنظام السياسي وحده، بل للمجتمع بأسره[1].(أحداث الريف والصويرة بالمغرب، وأحداث سينا بمصر)

– الوضع الإقتصادي السائد لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع المدني الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية إختيارا يفرض نفسه، فهذا الوضع الإقتصادي الذي تهيمن فيه مؤسسة كلية واحدة هي الدولة وأجهزتها وإرتباطاتها، قد نتج منه تبني الناس لفكر سياسي يرتكز على فكرة أن التغيير المنتظر لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة، أي من الأعلى[2].وكمثال على ذلك:(مجموع شركات أونا ONA) التي عين الملك على رأسها صهره فؤاد الفيلالي، فالملك إشترى الشركات العمومية عن طريق هذه المجموعة الملكية الأخيرة، والتي اقتناها سنة 1980، وقد كانت تشمل على ممتلكات مصرف باريبا Paribas في المغرب، كانت هذه المجوعة الهولدينغ المالي الملكي بالمغرب، وإزداد توسعها مع مرور السنوات،

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 92.

[2]– محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005)، ص 12.

ففي قطاع الصناعة الغذائية إشترت الشركة المركزية للحليب Centrale laitière، ولوسيور كريستال للزيت Lesieur Cristal، وشركة السكر كوسومار Cosumar، وأيضا شركات في القطاع المالي والعقاري والصناعات الكيماوية والمناجم.

– عدم المؤسسية مازال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية الجارية في هذين النظامين؛ وعلى الرغم من أن بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية، إلا أنها تصطدم بعقبتين هما: أن بناء المؤسسات يستغرق كثيرا من الجهد والتخطيط حتى تكتسب الشرعية السياسية، إضافة إلى عدم رغبة القيادة السياسية في بناء المؤسسات، على إعتبار أنها تعتبر بمثابة قيود لحركتها حسبها[1].فالملك في المغرب يلعب دور الحكم بين فرقاء اللعبة السياسية ما جعله يتجاوز مؤقتا (حراك عشرين فبراير2011)، ولكنه محكوم دائما بثلاثة سيناريوهات (سيناريو موت الحركة تدريجيا/سيناريو الثورة الشعبية/سيناريو التحول إلى حركة إجتماعية)[2]؛ بينما يحاول السيسي ضمن حالة مصر لعب دور الزعيم المخلص، الذي لا يؤمن كثيرا بدور المؤسسات، على إعتبار أنه جاء نتيجة لحركة إنقلابية .

وقد ينجر عن هذا السيناريو عدة نتائج أهمها:

– إن النظام السياسي المغربي والمصري ونتيجة إقصائهما للمعارضة الداخلية لم يعطيا فرصة إكتشاف نقاط ضعفهما الداخلية وتصحيحها، ففي الوقتالذي تتعمق الإنحرافات وتتوسع الحركات الإجتماعية وتتجذر، إنغلق النظام السياسي على نفسه، وهي علامة ضعف قاتلة، لا يتم عادة الإنتباه إليها إلا بعد فوات الأوان.

[1]– حسين علوان، **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية**: النموذج الإفريقي،(أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،1996)، ص 13 .

[2]– الحسن مصباح،مسارات الربيع المغربي ومالآته،**مجلة سياسات عربية**، ع7، مارس 2014، ص86.

– إن قيام الفئات الحاكمة في سعيها لتحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عبر القضاء على المعارضة وتنظيماتها و إخضاع المؤسسات الإجتماعية لخدمة الدولة، فإنها بعلم أو بدون علم، قضت على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث، مما يفسح المجال لعودة التنظيمات التقليدية[1].(تعامل السيسي مع المعارضة بعد 2011).

– إن محاولة النظام السياسي في كلتا الحالتين تكريس الإنتماءات العائلية والقبلية والعشائرية وبعض الإعتبارات الدينية، بإعتبارها تقع ضمن مصدر شرعية هذين النظامين، تقود إلى عرقلة تبلور المجتمع المدني[2].ولان الانتقال في هاتين الحالتين طرح في ظل استمرار النظامين سيلعب كلاهما دورا في تأطيره وتعيين حدوده (الإصلاحات)؛ما يجعل عملية الإنتقال الديمقراطي في المدى المتوسط متعذرة هنا، فكلما كان النظام أكثر توحدا وتماسكا والمجتمع مخترقا مفككا كان الإنتقال الديمقراطي بطيئا و أقل إحتمالا.

2– المشهد الثاني: دور محدود للمجتمع المدني في ظل إنفتاح جزئي للنظام السياسي (حالة تونس)

أما السيناريو الثاني، فهو بناء المجتمع المدني وتدعيمه طبقا لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحيانا، والضغوط والمواجهة العنيفة أحيانا أخرى، لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية والمعارضة، وهذا إدراكا منهما لعدم إمكانية نفي أحدهما للأخر أو إقصائه، وإزاء هذا الإدراك وجب ابتكار أسلوب توفيقي بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم

[1]– برهان غليون، **نقد السياسة: الدين والدولة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 141.

[2]– برهان غليون،" الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة،" **المستقبل العربي**، العدد 135(ماي 1990)، ص 22 .

المسؤوليات(تجربة الحوار الرباعي الذي حاز جائزة نوبل للسلام)، ويتضمن هذا التصور عدة مظاهر أهمها:

– ممارسة الضغوط على النظام القائم لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه، أي إقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات كلاهما وحقوقهما.

– إدراك النخب الحاكمة حقيقة المأزق الذي يواجهه النظام السياسي التونسي، هذا الأخير الذي بات من مصلحته من باب الإستمرار والحفاظ على الذات أن يوجد الأطر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي تمثل مجالا ملائما لتدعيم المجتمع المدني وتنميته، وأن يلتحم بالمجتمع على أسس جديدة[1].

– التقلص التدريجي لسيطرة الدولة بفعل آليات النظام الدولي السياسية والإقتصادية والتقنية والإتصالية بحيث يصبح قسم منها بمثابة سلطات محلية في نظام كوني. ومع هذا فلا تزال الدولة تحتفظ بدور مركزي يؤمن لها السيطرة على مجتمعها[2].

– إن تكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها سيشعر أعدادا متزايدة من أفراد المجتمع التونسي، بأن هناك بديلا وظيفيا للتكوينات الإرثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية...الخ) لا بد من أن يؤدي تدريجيا إلى تقوية الولاء للأولى، وإضعاف الولاء للثانية، كما أنه قد يدفع التكوينات الإجتماعية – الإقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط[3].ويمكن تلمس التطور الأفقي

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)، ص 713.

[2]– Samuel Huntington, **After Twenty Years**: **The Future of Third Wave**, Journal Of Democracy, vol,08,n,04,(December 1997),PP,01-07.

[3]– سعد الدين إبراهيم " وآخرون، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط2 (عمان: منتدى الفكر العربي،1988)، ص 392.

للممارسة الاجتماعية فيما بدأ يدب في الحركة الاجتماعية (النقابية مثلا) من استمرارية وحيوية و ما بدأ ينكشف في سياق ذلك من صيرورة لإستقلال هذه الحركة عن الدولة بعد طول احتواء وكبح، بالإضافة للظهور الحثيث لديناميات جديدة- غير حزبية بالضرورة- في تشكل المجتمع المدني، وبخاصة منها تلك التي يمكن إعتبارها ديناميات ثقافية أو حقوقية[1].

وكنتائج لهذا المشهد الثاني سيترتب عنه ما يلي:

- أن هذا النوع من الإصلاحات المحدودة والمقننة، لا يسهل عملية تأكيد الدور الفعال للمجتمع المدني، ففي الغالب يتسم موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني إما بالتردد وإما بعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالمجتمعات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، أو حلها، أو تحديد مجال حريتها، مما يترتب عليه وجود مجتمع مدني ممنوح من المؤسسة العليا (أي الدولة)[2].

- السماح بمشاركة سياسية مقيدة لقوى المجتمع المدني، ربما يمكنها من التعبير عن مصالحها، كما يمكنها من التعبير عن سخطها بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفاعلية، ومادام ذلك مستمرا، فإن التكوينات الاجتماعية المنظمة نفسها ستكون مثلها مثل الدولة، بمثابة كابح لجماح بعض قوى التطرف، فالدولة ومنظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الداخلي[3]. فعملية التغيير الإجتماعي وما يترتب عليها من ظهور قوى إقتصادية و إجتماعية جديدة، تطرح مطالب جديدة

[1]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 181.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 284.

[3]- حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه،17(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص282-283.

(سياسية وإجتماعية وإقتصادية) لم تكن مطروحة من قبل وتتطلب وجود أطر مؤسسية فاعلة تقوم بإستيعاب هذه المطالب وتجميعها وتوصيلها، وكذا تمتعها بالمرونة و القدرة على التكيف من شانه أن يمكن النظام السياسي من إدارة عملية التغيير بفعالية كبيرة بعيدا كل البعد عن كل إستعمال كل أشكال العنف؛ خاصة بعد موجة الاغتيالات في سنة 2013: قتل شكري بلعيد ومحمد البراهمي ، وتكوين مليشيات (رابطة حماية الثورة) لتخويف المعارضين..الخ.

فالحالة التونسية تندرج ضمن الوضعية الثانية التي أشار إليها غرايم جيل؛ النظام السياسي ضعيف التماسك نسبيا ومجتمع مدني قوي،ما يترتب عليه آفاق إنتقال ديمقراطي أفضل في المستقبل؛ وهي وضعية تساعد على إنتقال وتحول ميثاقي بشرط:[1]

- أن لا تسعى فئات وفصائل النظام المختلفة للتحالف مع مجموعات مختلفة في المجتمع المدني،مما قد يؤدي في حالات قصوى إلى احتراب أهلي.
- أن يتوفر فصيل في المجتمع المدني قادر على إحتلال موقع قيادي بن قوى المجتمع المدني (حالة نقابة الشغل مثلا) على الأقل في هذه المراحل الأولى من الإنتقال.
- على الرغم من أهمية المنجز الدستوري والتوافق السياسي المشهود في تونس اليوم،فان ذلك غير كاف لضمان نجاح مسار الانتقال وتحقيق الاستقرار المطلوب،إذ يجب كسب معركة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإلا سيكون مسار الإنتقال مهددا دائما.

3_المشهد الثالث: المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/اليمن)

إذا كان ارتفاع منسوب العنف والإستقطاب السياسي في المرحلة الأولى لما بعد (الحراك) كما تشير إلى ذلك تجارب الإنتقال في العالم أمرا طبيعيا؛ فان تغلغل العنف المادي والسياسي داخل بنى الدولة والمجتمع،وتحوله إلى نمط وسلوك سياسي و

[1]- Graeme Gill,Ibid p158

ثقافي ينذران بإفشال العملية الإنتقالية؛ فتجارب مثل ليبيا واليمن بحاجة إلى البدء من الصفر لبناء الدولة على أسس قيم سياسية جديدة، فالدولة فقدت ميزة "إحتكار العنف المشروع"، والميليشيات والقبائل فرضت سيطرتها الكاملة على التراب الوطني، ما جعل البعض يستخف بهذا المسار السياسي كليا، والبعض أصبح يراوده الحنين إلى الأنظمة التسلطية السابقة، فهي مرحلة صعبة جدا يسميها صامويل هنتغتون "بتبدد الوهم والحنين إلى الاستبداد ، Disillusionment and) AuthoritarianNostalgia، فحينما تصبح المشكلات مستعصية ولا يمكن تحملها، يميل الشعور بخيبة الأمل تجاه الأنظمة الجديدة إلى فرض ذاته[1].

يمكن أن ينجم عن الإنتخابات التي تجرب يعد الصراع،في غياب المؤسسات الدولة الفاعلة،ديمقراطية ضعيفة أو جزئية أو إفتراضية، ففي الحالة الليبية فان إرث القذافي اللامؤسسي إضافة إلى الثورة،جعل ليبيا تفتقد مؤسسات الدولة عشية الانتخابات في 2012، ورغم النسبة العالية من الإقبال التي وصلت إلى 63 بالمئة، ورغم غياب مظاهر العنف والقتال،فان الانتخابات ذاتها مثلت مجالا للصراع والتنافس المجتمعي التقسيمي الذي جعل ليبيا أكثر إنقساما لا أكثر وحدة، فالتصويت كما كان متوقعا جاء بلغة قبلية.وحتى الآن لا شيء يشير إلى نجاح سلطات الانتقالية المؤقتة في انجاز أي خطوة حاسمة فيما يتعلق بمسالة (الدستور/المصالحة الوطنية/التحدي الأمني/الهوية)، بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني وتأخر بناء الجيش ومؤسسات الأمن، فالليبيون إلى حد اللحظة لم يستطيعوا تبني رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممكن.

بالمقابل تتمثل فرص بناء الديمقراطية في اليمن نسبة ضئيلة؛ رغم أن البلد عرفت الأحزاب منذ عقود، إلا أن الصحيح أيضا أن الذي ينظم الحركة السياسية في

[1]- مجموعة مؤلفين،أطوار الانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص190.

البلاد ليس الأحزاب السياسية كهويات سياسية حديثة، تقوم على الفرز الطبقي الإقتصادي، ولكن الهويات الاجتماعية القائمة على الروابط الأولية كالسلالية (الهاشميون)، والقبلية (حاشد وبكيل) والمناطقية (مراكز القوى في شمال الشمال والحراك الجنوبي الأخير).[1] وفي ظل تعقيدات المشهد اليمني وحالة التشظي الذي تعيشه القوى السياسية والإجتماعية اليمينة، فقد يقع البعض في وهم الاعتقاد بأن الاستبداد أكثر قدرة على لملمته، بينما يخبرنا آخرون بان بناء الإنفصال أسهل من بناء الوحدة، لكن الواقع هو أن البديل الأقرب هو الفوضى وسيادة حالة الحرب ضد الكل بتعبير هوبز.فالعُصبوية تهزم الدولة،حكما،بمثلما تهزم الحداثة والديمقراطية والعدالة والإستقرار السياسي،فهي النقيض من هذه جميعها ومن يستخدمها اليوم ترتد عليه غدا؛ ليس صدفة أن الحراك حقق نجاحات نسبية في تونس ومصر والمغرب دون سواها؛ لأنها بلدان تتمتع بقدر من الإندماج الإجتماعي مقارنة بالحالات الأخرى (ليبيا/اليمن).

وعليه يمكن القول ضمن هذه الحالة أن الانتقال عبر ميثاق مستحيل؛ وتكمن الآفاق المثلى في انهيار النظام المركزي الموحد نتيجة تناقضاته أو هزيمته في حرب أو فقدانه للدعم الخارجي ، لكن الدمقرطة لن تكون محتملة مالم يتحول هذا المجتمع المفكك باتجاه مجتمع مدني.[2]

خاتمــة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

-لا يكمن تحدي الإنتقال في بلدان الحراك العربي إذن في إيجاد مجموعة أهداف تفرض إجماعا موسعا على قدر ما هو إيجاد مجموعة قواعد تجسد الموافقة المشروطة،

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون،مرجع سابق، ص 230

[2]- Graeme Gill,Ibid p158

ويمكن للشكل المحدد لهذه "الصفقة الديمقراطية" على حد تعبير دال أن يتغير بشكل كبير من مجتمع لآخر،فهو يعتمد على الإنقسامات الإجتماعية وعلى عوامل شخصية كالثقة المتبادلة ومعيار العدالة والإستعداد للتسوية، فلا توجد ديمقراطية لا تتسم بدرجة معينة من عدم اليقين "حول من سيتم إنتخابه" وحول السياسات التي سيسعون إليها،حتى في الدول التي يستمر فيها حزب واحد بالفوز في الإنتخابات أو تطبق سياسة واحدة بإستمرار،فإن إمكانية التغيير من خلال العمل الجماعي المستقل تبقى موجودة .

– أما إذا كان التغيير غير ممكن فيكون النظام غير ديمقراطي، لكن لعدم اليقين الكامن في نواة كل الديمقراطيات حدود،**فلا يمكن** لأي ممثل أن يدخل المنافسة ويثير أي مسألة يرغب فيها–فثمة قواعد موضوعة مسبقا ينبغي إحترامها، تعمل الديمقراطية على مأسسة عدم اليقين السياسي–العادي المحدود–وتختلف هذه الحدود طبعا من بلد لآخر،فالضمانات الدستورية لحقوق الملكية والخصوصية والتعبير وغيرها من الحقوق هي جزء من هذا.

–إن الإنتقال الديمقراطي كما يقول عبد الواحد بلقصري أمر إيجابي لكن هذا الإنتقال يتطلب آليات وتعاقدات حقيقية بين جميع الأطراف لأن الانتقال المحكوم بتنقية المناورة هو نكسة يمكن أن يؤدي إلى تراجعات كارثية. أما الإنتقال الممأسس والمعقلن والمبني على ميثاق تعاقدي، فيمكن أن يعطينا درجة للمشاركة وثقة بين جميع الأطراف وهذا هو المدخل الأساسي لتأسيس فضاء التراضي وبالتالي الإنتقال إلى الديمقراطية الحقيقية.

قائمة المراجـــع

I _باللغة العربية: أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ

أولا_الكتب:

1-أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2008،2).

2-أنور الجمعاوي،تونس:العبور الى الديمقراطية،**مجلة سياسات عربية**،ع7،مارس 2014.

3- إبن منظور،**لسان العرب**،دار المعارف بيروت،ط2، 1998 .

4-برهان غليون، **نقد السياسة: الدين والدولة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

5-بارينجتونمور،**الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**،ترجمة:أحمد محمود(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008).

6-جوني عاصي،**نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول**،فلسطين،مؤسسة ناديا،.2006

7-حزام والي، حازم والي خميس،**اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**،ط2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،**2008**).

8-حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه،17(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

9-حسين علوان، **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية**: النموذج الإفريقي، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،1996) .

10-كينيث نيوتن،**أسس السياسة المقارنة**،ترجمة: عبد الله بن جمعان(الرياض:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014)

11-كارل بوبر،**الحياة بأسرها حلول لمشاكل**،ترجمة:بهاء درويش(الإسكندرية:منشأة المعارف،1994).

12-لاري دايموند، لاري دايموند،الديمقراطية أبحاث مختارة(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016).

13-موزاي بلال،**الملكية وسؤال الإستقرار بالمغرب** (الجزائر:كنوز للحكمة، 2018).

14-محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005).

15-سعد الدين إبراهيم " وآخرون، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي،** سلسلة دراسات الوطن العربي، ط2 (عمان: منتدى الفكر العربي،1988).
16-عبد الوهاب الأفندي وآخرون ،**أطوار التاريخ الإنتقال مآل الثورات العربية**(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).
17-عبد الإله بلقزيز،**السلطة والدولة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،2013).
18-علي خليفة الكواري و آخرون ،**الديمقراطية المتعثرة**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014).
19-عبد الإله بلقزيز،**ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**(بيروت:منتدى المعارف،2012).
20-عبد الإله بلقزيز،**ما بعد الربيع العربي**(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب،ط1، 2017
21- صامويل هنتغتون،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،ترجمة: عبد الوهاب علوب(الكويت:دار سعاد الصباح،1993).
22-ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2004).
23-غيورغسورنسن،**الديمقراطية والتحول الديمقراطي:السيرورات والمأمول في عالم متغير**،ترجمة:عفاف البطاينة(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2015).

ثانيا_المجلات:

24_ برهان غليون،" الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة،" **المستقبل العربي**، العدد 135(ماي 1990) .
25-حسن الحاج علي أحمد، مراحل انتقال الثورات مدخل مؤسسي للتفسير،**مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية**، ع15، ديسمبر 2014.
26- حسن مصباح،مسارات الربيع المغربي ومالآته، **مجلة سياسات عربية**، ع7، مارس 2014.
26- عبد الإله سطى،**أسئلة حول فرضيات الانتقال الديمقراطي بالمغرب**(المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية).

ثالثا_الملتقيات والندوات:

27- إلهام نايت سعيدي،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي**:ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر(جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي11/10 ديسمبر2005).

29_ حسنين توفيق إبراهيم،**بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية،** ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992).

30- عزمي بشارة،**نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية**:ورقة قدمت الى المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية،الدوحة،،أيام 22/20 مارس 2014.

II_ باللغة الأجنبية:

Books:

31- Graeme Gill,**The Dynamics of Democratization Elites,Civil Society and the Transition process**,dar elttakwin, 2009.

Articles and Journals:

32-TommasoPavone, **Political Culture and Democratic Homeostasis:**A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture, April 7th, 2014.

33- Brumberg, Daniel. 2005**. Democratization Versus Liberalization in the Arab World**: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf
(accessed May 1, 2008)

34_Lisa Anderson,"**Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World**," A lecture at the

Middle East Centre of the London School of Economics and Political Science. 13 July 2011.

35- Augustus Richard Norton, **« The Future of Civil society in the** Middle **East** , » Middle East Journal,vol,47,no,2(Spring 1993).

36- Samuel Huntington**, After Twenty Years: The Future of Third Wave**, Journal Of Democracy, vol,08,n,04,(December 1997).

Reports and papers :

37-Marshall Monty, & Benjamin Cole**,"** Global Report 2011, Conflict , Governance and State Fragility" **,** Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 : www.Systemicpeace.org/vlibrary/GlobalReport 2008.pdf,

38- Katharina Obuch, **Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua,** Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014.